

Distr.: General
1 November 2017
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيِّه تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن حالة تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية اللببية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي اللببية (انظر المرفق). ويغطي هذا التقرير المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وقد أُعد التقرير وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-52/DEC.1 المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ وقرار مجلس الأمن ٢٢٩٨ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، لغرض إحالته إلى مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية

والصينية والعربية والفرنسية]

يشرفني أن أرسل إليكم تقريري الصادر بالعنوان ”حال تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية اللببية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي اللببية“، الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار EC-M-52/DEC.1 المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لإحالة إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريرتي الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفي أيضا بمطالبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قراري المجلس التنفيذي EC-M-52/DEC.2 المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، و EC-M-53/DEC.1 المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(توقيع) أحمد أزومجو

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

حال تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية

١ - اعتمد المجلس التنفيذي ("المجلس") خلال اجتماعه الثاني والخمسين قرارا بشأن "تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية" (الوثيقة EC-M-52/DEC.1 المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦) وطلب من المدير العام أن يساعد ليبيا على إعداد خطة معدلة لتدمير أسلحتها الكيميائية المتبقية من الفئة ٢. واعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، الذي رحّب بقرار المجلس وأيده وطلب من المدير العام، من خلال الأمين العام، أن يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن إلى أن يُتمّ التدمير ويُتحقّق منه.

٢ - واعتمد المجلس في ختام اجتماعه الثاني والخمسين قرارا عنوانه "المتطلبات المفصّلة لتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢" (الوثيقة EC-M-52/DEC.2 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦). وطلب المجلس من المدير العام في الفقرة ١٧ من منطوق ذلك القرار أن يقدم إليه تقريرا شهريا عن تنفيذه. ويشمل هذا التقرير الشهري الرابع عشر الفترة الممتدة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

التقدم في إزالة الأسلحة الكيميائية الليبية الذي أحرزته الدولة الطرف التي تُجرى على أراضيها أنشطة التدمير

٣ - أتمّ مرفق تدمير عوامل الحرب الكيميائية ونفايات الأسلحة ("مرفق GEKA mbH")، وهو مرفق التدمير المعيّن في مونستر بألمانيا، تدمير الـ ٢-كلورو إيثانول وثلاثي بوتيل الأمين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالترتيب. وأتمّ تدمير كلوريد الثيونيل في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤ - وكما سبق أن أفيد به (الوثيقة EC-85/DG.1 المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧)، عُلقّت عملية تدمير ثلاثي كلوريد الفوسفور بالإحراق، كإجراء احتياطي ضروري لتفادي إلحاق أضرار بالغة بالطلّاء المقاوم لدرجات الحرارة الشديدة. وبدأ التدمير بالتحديد في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ودُمر بحلول ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٤٨,٣ طنا من ثلاثي كلوريد الفوسفور، أي ٤٢,٥ في المائة منه.

٥ - وتواصل أفرقة الأمانة الفنية ("الأمانة")، بمعّية مراقبين ليبيين، تفتيش مرفق GEKA mbH مرة كل شهرين، وأجريت آخر عمليات التفتيش هذه من ١٢ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولم تواجه أي مشكلات في سير عملية التدمير.

الأنشطة التي أجرتها الأمانة في ما يخص ليبيا

- ٦ - قامت الأمانة بتفتيش عمليات التدمير في مرفق GEKA mbH واستعرضت تحييد ثلاثي كلوريد الفوسفور خلال عملية التفتيش الآنف الذكر. وعابنت الأمانة أخذ عينات من كتلة التفاعل وتحليلها بغية تأكيد إتمام التدمير. وتحقق فريق التفتيش من إتمام تدمير كلوريد الثيونيل ومن العملية الجارية لتدمير ثلاثي كلوريد الفوسفور، من خلال التأكد في الموقع ومشاهدة التسجيلات الفيديوية.
- ٧ - وُزِع إجراء عملية التفتيش المقبلة في مرفق GEKA mbH من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وستواصل الأمانة تقييم إجراءات التحقق من سير عملية التحييد وستؤكد التدمير منذ آخر عملية تفتيش.
- ٨ - وترصد شركة GEKA mbH عن كُتُب تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢. وستضع شركة GEKA mbH كميات صغيرة من ثلاثي كلوريد الفوسفور في المحرق وكذلك في نظام التحييد، لتكفل بالتدمير في أقصر وقت ممكن وتكون على يقين من أنه لن يلحق أي ضرر بالمحرق.
- ٩ - وكما سبق أن أفيد به، أُعلِمت الأمانة بحدوث تفاعلٍ طارد للحرارة في حاوية واحدة خلال عمليات تفرغ المواد الكيميائية وإعادة تعبئتها بمرفق التخزين بالرواغة، تَسبَّب في تآثر المادة الموجودة في الحاوية. وبدأ تدمير محتويات الحاوية المتبقية في ٢٥ تموز/يوليه وأتمَّ في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، من خلال اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ("مكتب خدمات المشاريع"). وأكدت الأمانة تدمير محتويات تلك الحاوية.
- ١٠ - وتلقَّت الأمانة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ من معالي وزير الخارجية الليبي، السيد محمد سيالة، رسالة يشير فيها إلى أن ليبيا تقترب من الإيفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويدعو فيها الأمانة إلى إيفاد فريق تفتيش إلى ليبيا. وأعلم المدير العام الوزير سيالة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أن الأمانة على اتصال مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بشأن الوضع الأمني في ليبيا. وأشار المدير العام في هذا الصدد أيضا إلى أن الأمانة تعمل على نحو وثيق مع الهيئة الوطنية الليبية لإعداد خطة من شأنها أن تتيح للأمانة الامتثال لطلب المجلس في تقرير دورته الثالثة والثمانين (الفقرة ٦-١٢ من الوثيقة EC-83/5 المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، أن تُؤخَذ عينات من التربة في موقع الرواغة.
- ١١ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، راسل المدير العام الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المعني بشؤون السلامة والأمن ليلتمس منه تقييم إمكانية سفر فريق تفتيش إلى الرواغة. ولمتابعة النظر في هذا الشأن، بعث المدير العام إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ("بعثة الأمم المتحدة")، السيد غسان سلامة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، رسالة يبلغه فيها برسالة وزير الخارجية الليبي ويطلب المساعدة من بعثة الأمم المتحدة في حال إيفاد فريق في مهمة إلى الرواغة.
- ١٢ - وردَّ الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المعني بشؤون السلامة والأمن على المدير العام، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، فأشار إلى أن مرفق الرواغة يقع في محافظة الجفرة التي تقع وسط البلاد وتخضع حاليا لسيطرة الجيش الوطني الليبي. وقد تم فرض "منطقة حظر جوي" فوق هذه المنطقة، ولم تتمكن الأمم المتحدة من الحصول على الموافقة للذهاب إلى هذه المنطقة جوا خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة. ونصح الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المعني بشؤون السلامة والأمن المنظمة بأن تجري أولا

زيارة تقييمية إلى طرابلس بغية مناقشة مسألة الوصول إلى مرفق الرواغة مع وزارة الشؤون الخارجية الليبية والسلطات الأمنية وبعثة الأمم المتحدة. ويجري الإعداد حاليا لإجراء هذه الزيارة إلى طرابلس.

التكاليف الإجمالية وحال الصندوق الاستئماني

١٣ - أصدرت الأمانة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ مذكرة تدعو إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم ليبيا (الوثيقة S/1400/2016 المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٦). وكان قد قُدم إلى الصندوق الاستئماني، بحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، تبرعات تزيد عن ١,٢ مليون أورو، من فنلندا، وقبرص، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. واستُلم مبلغ إضافي قدره ٦٣٨ ١٣٣ أورو من كندا نُقل من صندوق استئماني سابق خاصّ بليبيا. وتلقت الأمانة أيضا من إسبانيا، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تبرعا قدره ٢٠ ٠٠٠ أورو. وكان قد أُنفق من الصندوق الاستئماني، بحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، ٨١٦ ٩٤٦ أورو لسدّ تكاليف الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢.

١٤ - ولا يزال الصندوق الاستئماني يُستخدم لتمويل الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢ والتحقق منه. ودُمرت الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢ التي كانت تحويها الحاوية المتبقية في الرواغة، بتمويل من إسبانيا وفنلندا وقبرص ونيوزيلندا.

١٥ - وأخطرت الأمانة بأن الاتحاد الأوروبي سيوقّر تمويلا هاما لعمليات تنظيف حيز الصهاريج بالرواغة، حيث يوجد ٣٥٠ طنا من نواتج تمييه الخردل الشديدة الحموضة المخزونة في حاويات يعترضها التآكل وتتسرب منها محتوياتها، وبقايا أخرى من برنامج الأسلحة الكيميائية السابق.

١٦ - ويودّ المدير العام أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للدول الأطراف التي قدّمت بالفعل تبرعات للصندوق الاستئماني أو التزمت بتقديمها.